NATO OTAN

NSD-S HUB

تقرير: الأمن البحري في خليج غينيا

اذار | ٢٠٢٣

I.R. CONSILIUM تقرير بقلم الدكتور إيان رالبي

NATO STRATEGIC DIRECTION-SOUTH HUB 2023

Website www.southernhub.org

Twitter NSD-S Hub

Linkedin NSD-S Hub

JFCNP Naples Italy

تم إنشاء محور المسار الاستراتيجي للناتو باتجاه الجنوب في قيادة القوات المشتركة المتحالفة في نابولي من أجل تحسين فهم الناتو للتحديات المشتركة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط ومن أجل تحديد فرص التعاون مع شركاء متخصصين. يتم تطوير نشرات المحور استناداً إلى معلومات مفتوحة المصدر من قبل الخبراء في المواد الجهات الفاعلة الإقليمية منظمات حكومية، منظمات غير حكومية، منظمات دولية، منظمات عسكرية، مؤسسات أكاديمية ووسائل الإعلام.
لا تمثل نشرات المحور الآراء أو المواقف الرسمية لأي مؤسسة أخرى.

بالتعاون مع الدكتور إيان رالبي من آي آر كونسيليوم

جدول المحتويات

ملخص 4
خلفية 5
حوار 8
تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤ 8
السياق الحالي 9
المبادرات الحالية والمتطلبات المستقبلية 10
الأدوار المحتملة لحلف الناتو 12
خاتمة من الندوة عبر الإنترنت 13
توصيات من أعضاء فريق المناقشة 13
المشاركين 16

ملخص

في ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، استضاف المحور ندوة بمشاركة أهم الخبراء في الموضوع لمناقشة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٦٣٤ - وهو أول قرار بشأن الأمن البحري لخليج غينيا منذ عقد. فقد استدامت الظروف الهشة المؤدية إليها.

وفي حين انخفض معدل القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، فقد استدامت الظروف الهشة المؤدية إليها.

فهل هناك دوراً لحلف شمال الأطلسي في المبادرات الأمنية في خليج غينيا ؟ وكيف يمكنها أن تساهم في دعم وتعزيز الأمن فالمنطقة؟

أكد الخبراء أن نطاق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٦٣٤ يضم القرصنة والسطو المسلح في البحر و مختلف القضايا الأمنية البحرية، وقد أضيف الإرهاب، الذي لم يظهر في القرارات السابق. علاوةً على ذلك، تناول الحوار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعائدات الجريمة والأسباب الجذرية لهذه الأنشطة غير المشروعة في البحر.

وبينما يعمل الهيكل الإقليمي على وضع نهج شامل للأمن البحري، اتفق جميع الحاضرون على ضرورة دعم الجهات الفاعلة الخارجية للمنطقة مع الحفاظ على احترام حازم لسيادة وقرارات دول المنطقة.

بالتالي قد يكون لحلف الناتو دوراً في دعم الأمن البحري فالمنطقة في إطار نهج تعاوني وبناء على طلب الدول المعنية
وقد أشار الخبراء إلى المجالات التالية:

- استخدام المحور كمنصة لجمع بين مختلف أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومة والجيش والصناعة والمجتمع المدني والممارسين والأكاديميين وغيرهم -للحوار حول القضايا المتعلقة بالأمن البحري في خليج غينيا.

- تقاسم خبرة الناتو كقوة متعددة الجنسيات نظراً إلى عملياتها وأنشطتها ضمن إطار إتفاقية ياوندي.

- تقاسم خبرة الناتو في عمليات مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي وخليج عدن.

- دعم المنطقة في إنشاء الأدوات والمبادرات لمواجهة تحديات المتعلقة بالعمليات التنفيذية وتبادل المعلومات، وتجاوز الحواجز اللغوية.

- دعم المنطقة في تعزيز مؤسساتها المحلية والإقليمية مثل لجنة خليج غينيا وهيكل ياوندي، والجمع بين رؤساء لإعادة النظر في هيكل ياوندي والإتفاق على مسار للسنوات المقبلة.

خلفية

الخلفية السياقية لوضع خليج غينيا الأمني البحري الحالي متوفرة في تقرير المحور لعام ٢٠٢١. وقد ركزت الندوة في حينها على تنسيق مبادرات التدريب والتمرين في المنطقة.

في مايو ٢٠٢٢، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٦٣٤
الذي يتناول بشكل رئيسي الأمن البحري في غرب ووسط إفريقيا.

وتدعو دول خليج غينيا إلى تجريم الجرائم البحرية في قوانينها المحلية والتعاون لحظرها ومحاكمتها .

وقد شجعت مواصلة بناء هياكل إقليمية من أجل تعزيز الأمن البحري والتعاون على صعيد محلي إقليمي ودولي. وهي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للجريمة البحرية بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب.

في تاريخ أول ندوة للمحور في فبراير ٢٠٢١ حول الأمن البحري في خليج غينيا، كانت القرصنة في المنطقة في ذروتها.

ولكن على الرغم من إنخفاض ملحظ في حوادث القرصنة في عام ٢٠٢٢، تأثرت المنطقة بأزمات أخرى أبرزها غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير والصفقة التجارية مع الصين في ٤ فبراير ٢٠٢٢.
بالنظر إلى عولمة انعدام الأمن وتقويض مجالات المسؤولية التقليدية، تسعى الجهات الأمنية الفاعلة إلى مواجهة التحديات على صعيد عالمي وبوسائل تعاونية.

علاوة على ذلك ، تواجه خليج غينيا أزمة في الصيد غير القانوني نتيجة تزايد أسعار المواد الغذائية.

يعتبر القرار الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأمن البحري لخليج غينيا الأول منذ عقد من الزمان .تناول القرار ٢٠١٨ في عام ٢٠١١ والقرار ٢٠٣٩ في عام ٢٠١٢ قضايا القرصنة والسطو المسلح في البحر وانعدام الأمن البحري في المنطقة، وضعت دول غرب ووسط أفريقيا على التعاون والمشاركة في مكافحة التحديات.

في عام ٢٠١٢، تركزت "القرصنة" على السطو المسلح وسرقة النفط غير أن التغيرات في سوق النفط والقدرة الأمنية الإقليمية دفعت المجرمين باتجاه المياه الدولية والخطف للحصول على فدية.

تعتبر بعض تحديات القرصنة الحديثة التي تقع مئاتالأميال بعيدا عن الشاطئ - نتيجة لتحسن الأمن على طول الساحل. على مدى السنوات العشر الماضية، أحرزت دول المنطقة تقدما كبيرا ، لا سيما في الأنشطة التعاونية للحفاظ على الأمن البحري.

ساعدت مدونة قواعد السلوك لعام ٢٠١٣ المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير القانونية في غرب ووسط أفريقيا ("مدونة قواعد السلوك في ياوندي") على وضع نهج أقاليمي لتأمين مياه أفريقيا الأطلسية.

يتكون هندسة ياوندي للسلامة والأمن البحريين من مختلف المؤسسات: في القمة مركز التنسيق الأقاليمي ICC أو CIC في ياوندي ، الكاميرون وهو مركز محوري للأمن البحري والواجهة الرئيسية لهيئات الرقابة وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) ولجنة خليج غينيا (GGC)، بالإضافة إلى هيئات أخرى مثل الاتحاد الأفريقي (AU) والمنظمة البحرية لغرب ووسط إفريقيا (MOWCA)

على المستوى الإقليمي، نجد مركز الأمن البحري لغرب أفريقيا (CRESMAO) في أبيدجان، كوت ديفوار، ومركز الأمن البحري لوسط أفريقيا (CRESMAC) في بوانت نوار، الكونغو، المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ثم على المستوى التشغيلي ، فإن إنشاء مراكز المناطق تحت رعاية مراكز التنسيق البحري متعددة الجنسيات (MMCC) ، مثل المنطقة D في الكاميرون والمنطقة E في بنين

والمنطقة F في غانا ، تعمل جميعها على التشغيل الكامل. لا تزال المنطقة A غير مكتملة ، ولكن قبل حدث 3 نوفمبر في المركز مباشرة ، وقعت المنطقة G مذكرة تفاهم بين الدول لإنشاء مركز تنسيق بحري متعدد الجنسيات (MMCC) في برايا ، كابو فيردي ، مما يعيد الحياة إلى أحدث قطعة من YAMS.

على الرغم من الإنجازات، لا تزال هناك حاجة إلى استجابات في وجه التحديات - لا سيما الخطر على التجارة الدولية بسبب القرصنة والسطو المسلح في البحر وقد باشرت الجهات الفاعلة الخارجية بنهجا مختلفة للأمن البحري في المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية.

أرسلت العديد من الدول والكيانات ، ومنها الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي في خليج غينيا (CMP) ومركز السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي (ZOPACAS) سفنًا حربية لدعم الجهود الجارية في المنطقة المتمركزة خارج الإقليم الإقليمي. بحر.

في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١ ، تورطت سفينة دنماركية تابعة لESBERN SNARE في حادث عدواني. بينما احتفلت الأنباء في أوروبا وأمريكا الشمالية بنجاح عملياتها ضد القراصنة ، لم تكن الاستجابة في المنطقة إيجابية. فقد نظرت الدول الإقليمية إلى الإستجابات الدولية على أنها انتهاك للسيادة ، وانتهاك محتمل لحقوق الإنسان ، وإعتبرت بأنها فشلت في التنسيق مع السلطات المحلية لتحديد الخيارات القانونية. أثار الخبراء هذه النقاط مرارًا وتكرارًا في الندوة عبر الإنترنت ، واقترحوا اعتبار الحادث بمثابة قصة تحذيرية.

يركز قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٣٤ على سد الثغرات التشريعية الحالية ولكنه يصعب تحقيق الهدف إذ تعترضه بعض العوائق.

في أغسطس ٢٠٢٢ ، وصلت السفينة HEROIC IDUN إلى نيجيريا لتحميل النفط الخام ، فتم تحميلها جزئيًا ، ثم طُلب منها المغادرة والعودة. كانت على بعد ٣٢٢ كيلومترا من نيجيريا عندما زعمت بأنها تعرضت لهجوم القراصنة. سفينة القراصنة المشتبه بها كانت في الواقع سفينة دورية تابعة للبحرية النيجيرية. فرت السفينة HEROIC IDUN فاعتقل من قبل البحرية الغينية الاستوائية ، بتهمة سرقة النفط من نيجيريا. أعادت السفينة إلى نيجيريا وتم احتجاز القبطان والطاقم في انتظار المحاكمة في ١٠ يناير ٢٠٢٣.

وفي الوقت نفسه ، طالبت الجهات الفاعلة الدولية بما في ذلك جمعيات الشحن الرئيسية بإطلاق سراح الطاقم نظرًا الظروف والاتهامات الغامضة.

الافتقار إلى نهج واضح ومتسق في وجه القرصنة والجرائم البحرية لا يزال يمثل تحديًا لخليج غينيا. تعد هذه الندوة من جهود المحور في سعيها لإدراك التحديات ونطاقها والنظر في إحتمالية دعم حلف الناتو في معالجتها.

ما يلي هو تلخيص للنقاط الرئيسية التي ذكرت خلال الندوة و توصيات الخبراء للناتو.

حوار

- تناولت الندوة أربعة نقاط رئيسية:
- مضمون قرار مجلس الأمن ٢٦٣٤.
- السياق الحالي في خليج غينيا.
- الجهود الجارية أو الاهداف المستقبلية لتعزيز قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤.

تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤

على عكس قراري مجلس الأمن السابقين ٢٠١٨ و ٢٠٣٩، لا يقتصر قرار مجلس الأمن الجديد رقم ٢٦٣٤ على القرصنة والسطو المسلح في البحر بل يتضمن بعض المجالات التي لم يتم ذكرها أو التعامل سابقاً. وتشمل:

- الإرهاب
- الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- عائدات الجريمة

- التنمية المستدامة
- الأسباب الجذرية للقرصنة والجرائم البحرية الأخرى

واعتبرت الإشارة إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة في البحر، وذكر الاتحاد الأفريقي، تطورات جديدة في مضمون القرار.

ومن أهم الإضافات الجديدة ذكر الديمقراطية وحقوق المرأة ومصالح الشباب وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والأسباب الجذرية للقرصنة.

كما ذكر أحد مشاركين الندوة ، "الجريمة العابرة للحدود لا تعرف حدودًا ..." لهذا السبب، التعاون الدولي، مع مراعاة وإحترام السيادة المحلية، ذات أهمية كبرى. وفي هذا السياق، يشجع القرار المنطقة على التنفيذ الكامل لهيكل الأمن البحري الذي أنشئ في ياوندي عام ٢٠١٣ استجابة للقرارين السابقين.

السياق الحالي

كما حذر الخبراء من أن تراجع القرصنة والسطو المسلح في البحر في عام ٢٠٢٢ لا يشير إلى نهاية القضية «... فالقراصنة في عطلة فقط وسوف يعودون..." إن لم يتم معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة.

يجب اعتبار القرصنة والجرائم البحرية الأخرى مشاكل برية ذات أعراض بحرية ، وحتى الآن ، لا تزال الأزمات على الأرض قائمة. يدعو قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤ إلى تعزيز التنمية المستدامة ، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ، وتقوية المؤسسات الديمقراطية على الصعيد :

- القانوني
- السياسي
- الأمني
- الاقتصادي
- الاجتماعي

في الوقت الحالي ، ووفقًا للمشاركين ، هناك الكثير من الجهود التي يتعين القيام بها في خليج غينيا.

في حين أن بعض الدول اعتمدت تشريعات جديدة لتجريم القرصنة والجرائم البحرية الأخرى ، فإن العديد من الدول لم تنفذها بعد. للأسف ، لم يتم تطوير العديد من القدرات والمؤسسات القانونية في دول المنطقة. يؤثر عدم وجود ظروف قانونية وسياسية مناسبة بشكل مباشر على الأوضاع الأمنية. يربط قرار مجلس الأمن رقم 2634 الإرهاب بالظروف القانونية والسياسية والاقتصادية ، مما يبرز نقاط الضعف الخطيرة التي تخلقها هذه الفراغات.

إن الافتقار إلى الظروف القانونية والسياسية والأمنية يعيق الظروف الاقتصادية الجيدة. يشهد خليج غينيا الفقر على الرغم من وفرة الموارد ، وهو التناقض الذي يعاني منه بشكل خاص الشباب.

تؤثر التحديات الداخلية على الإستقرار المحلي والوطني والإقليمي، لكن أكد المشاركين على أهمية خليج غينيا على الصعيد العالمي. فهو موقع أساسي لإمدادات الطاقة العالمية. هذه الصلة بالمصالح الخارجية تؤكد ضرورة التعاون مع الجهات الخارجية بطريقة تدعم أمنها دون المساس بسيادتها.

المبادرات الحالية والمتطلبات المستقبلية

وسلط القرار الضوء على كل من الأنشطة الحالية والمبادرات المستقبلية المطلوبة. وخلال الندوة تم مناقشة تطوير الاستراتيجيات البحرية الوطنية بالإضافة إلى تعزيز التشريعات الوطنية والقدرة الوطنية للأمن البحري. أشارت المناقشة إلى القوانين المختلفة في جميع أنحاء المنطقة، مشيرة إلى أن قلة عدد الدول فالمنطقة ذات تشريعات مخصصة للقرصنة ، بالرغم من تأثيرها القوي عل الأزمة.

على المستوى الوطني، سلط الضوء على نجاح مشروع 'ديب بلو' - البنية التحتية المتكاملة للأمن القومي وحماية الممرات المائية في نيجيريا، وهو نشاط متعدد الوكالات بقيادة وكالة الإدارة والسلامة البحرية النيجيرية (NIMASA) إشارةً إلى أهميته الإستراتيجية.

نظراً إلى نجاح المشروع، لا بد من دعم المنطقة في وضع إجراءات تنفيذية موحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي تشمل تبادل المعلومات.

تناولت الندوة تبادل المعلومات والخبرة، لا سيما في سياق منصة ياوندي الإقليمية لتبادل المعلومات (YARIS). دعم الاتحاد الأوروبي هذه الأداة ومنصة في إطار هندسة ياوندي.

فتطرقت الحاجة إلى تقاسم تكاليف البنية التحتية للأقمار الصناعية وتشارك الأدوات لمراقبة السفن.

كما تم التشديد على التدريب التحليلي نظرا لوجود عجز في القدرة على تفسير المعلومات والاستجابة إليها بفعالية

ومع ذلك، ركز المشاركون الندوة على أدوار الحكومات مع رفض دور المؤسسات الخارجية مثل MDAT-GoG.

وهذا ينصب التركيز على الهيئات الإقليمية ودول المنطقة أن يتحلى بالقدرة والقدرات والإرادة للتصدي للجريمة البحرية بجميع أشكالها.

يتطلب تعزيز المبادرات المستقبلية: استراتيجيات عملية واستراتيجيات تنسيقية.

فإجراءات الجهات الفاعلة الخارجية الهادفة إلى تلبية الحاجات الإقليمية والمحلية غالباً ما تكون قاصرة بسبب عدم التنسيق بين جهودها وجهود الجهات الفاعلة المحلية

فيما يتعلق بهيكل ياوندي، أشير إلى ضرورة تعزيز مدونة قواعد السلوك والاخذ في اعتبار لجنة خليج غينيا كمركز تنسيق مناسب لهذا النشاط. كما تحتاج العلاقة بين YAMS والمنظمة البحرية لغرب ووسط إفريقيا (MOWCA) إلى الرعاية والتطوير.

وذكر المشاركون إلى ضرورة لقاء رؤساء الدول لتطوير بنود هيكل ياوندي Yaoundé Architecture خاصة أن اخر لقاء لهم حدث عام ٢٠١٣ عند إنشاء هيكل ياوندي.

وافقت الآراء أن التعاون هو السبيل الوحيد لمكافحة التهديدات البحرية العابرة للحدود في المنطقة مع الإحترام الكامل لسيادة الدول ومبادرتها وقرارتها في قدر ومستقبل منطقتها .

الأدوار المحتملة لحلف الناتو

انخرط العديد من الجهات الفاعلة الخارجية في الأمن البحري لخليج غينيا من خلال منتدى التعاون البحري لخليج غينيا SHADE. وتزايدت هيئات خارجية أخرى لدعم الأمن البحري الإقليمي في المنطقة، مثل أصدقاء خليج غينيا G7++، ومركز الأمن الأطلسي في جزر الأزور وغيرها.

ويشير الشروع في جهود الأمن البحري إلى تأثير أمن المنطقة واحتياجاتها ومصالحها على المجتمع الدولي. غير أن لا يمكن بأي شكل من الأشكال إسناد الأمن البحري فالمنطقة إلى دول أو كيانات أجنبية من دون طلب وإذن السيادة المحلية.

وعلى هذا النحو، أوصيت منظمة حلف شمال الأطلسي بعدم التدخل إلا بناء على طلب السيادات المحلية. ومع ذلك، من واجب حلف الناتو إدراك والنظر في مبادرات وأنشطة وأهداف المنطقة المتعلقة بأمنها البحري من أجل تقديم أفضل المقترحات لدعمها من خلال توفير التدريب أو المساعدة التقنية أو غير ذلك.

لم يكن قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤ بموجب الفصل ٧، فلا تتصرف الأمم المتحدة بشكل مباشر بل تلقي المسؤولية على دول المنطقة. يطلب قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤ من الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا مواصلة تقديم التقارير ودعم الدول والمنظمات دون الإقليمية في جهودها لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، ووفقا لمدونة قواعد السلوك في ياوندي للمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية والاستشارة مع الدول والمنظمات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

انخرط العديد من الجهات الفاعلة الخارجية في المنطقة، ولكن ليس من الواضح ما هي استراتيجيتها أو أهدفها . للاستفادة عمن قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، يجب على المنطقة تفهم غايات وإمكانيات المجتمع الدولي. إن ذكريات الاستعمار والعبودية ليست مجرد أحداث تاريخية بل مخاوف مستمرة ، لذلك تبقى الشفافية حاسمة لمنظمة خارجية مثل الناتو في دعمها في تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا.

أشار المشاركون إلى أهمية خبرة وقدرات حلف شمال الأطلسي لا سيما خبرته في خليج عدن، وأهمية دعوة المتخصصين في مجال الأمن البحري في خليج غينيا إلى مناقشة مائدة مستديرة في مركز التدريب التشغيلي للحظر البحري التابع لحلف الناتو (NMIOTC) في جزيرة كريت أو مركز التميز للأمن البحري (MARSEC COE) في اسطنبول - في بناء العلاقات والثقة والقدرات والخبرة وتبادل المعلومات والتدريب على جمع المعلومات وبناء القدرات التحليلية لتفسير المعلومات.

خاتمة من الندوة عبر الإنترنت

وكان توافق الآراء الساحق بين أعضاء فريق المناقشة:

- كان الحدث الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر حوارا مفيدا حيث تم طرح العديد من القضايا على الطاولة بطريقة منفتحة وصادقة وبناءة. هناك حاجة إلى المزيد من هذه المناقشات ويمكن أن يكون المركز منتدى مفيدا لمواصلة المحادثة.

- بناءً على استنتاجات الندوة، قد يكون هناك دور محتمل لحلف الناتو في المنطقة.

- لا ينبغي لحلف الناتو التدخل ما لم يطلب منها التدخل من قبل دول ومؤسسات خليج غينيا.

توصيات من أعضاء فريق المناقشة

خلال المناقشة، تم الإعلان عن التوصيات الخمس التالية إلى الناتو.

- **الاستمرار في استخدام المركز كمنصة لتوحيد أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومة والجيش والصناعة والمجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم - للمشاركة في حوار مفتوح حول القضايا والنهج الممكنة لمعالجة الأمن البحري في خليج غينيا.**

يعتبر المركز منصة مناسبة لدعم جهود خليج غينيا لتأمين مياه المنطقة. من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة في المحادثة - مثل الخبراء المستقلين والمحللين الدوليين والجهات الفاعلة في الصناعة (وليس فقط الجمعيات التجارية)، يمكن للمركز أن

يواصل المساهمة في الحوار حول تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي وطموحات الأمن البحري الأوسع لغرب ووسط إفريقيا.

- **يمكن أن تدعم المساعدة تحليل الأسباب الجذرية التي أدت إلى القرصنة والتدابير الواجب اتخاذها لمكافحتها. يمكن للمحور أن يساعد في بث أصوات الخبراء الأفارقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وخارجها. هذا دور مهم للغاية لدعم التطوير المستمر للقدرات الإقليمية.**

وقد لوحظ على وجه التحديد أن الأحداث الإيجابية والناجحة لا يتم توصيلها للجهات الفاعلة خارج المنطقة، لذلك يمكن أن يساعد المركز في تعزيز فهم الأمن البحري في خليج غينيا.

- **تقدم للمنطقة وسيلة للتعلم من تجربة الناتو كقوة متعددة الجنسيات مع عناصر تشغيلية داخل عمارة ياوندي**

حلف الناتو، باعتباره أكبر تحالف عسكري، يمكن أن يكون مفيدًا في تقديم المشورة والمساعدة لأن خليج غينيا يسعى إلى تفعيل التعاون العسكري وإنفاذ القانون في بناء أمني موحد. يمكن لحلف الناتو حقًا مساعدة المنطقة من خلال تبادل الخبرات حول الأنشطة العملياتية.

- **تقديم وسيلة للتعلم من خبرة الناتو في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن إلى المنطقة .**

كانت هناك العديد من الأسباب للتمييز بين القرصنة قبالة القرن الأفريقي والقرصنة (والسطو المسلح في البحر) في خليج غينيا، ولكن هناك حاجة الآن إلى إعادة النظر في كليهما. الناتو في وضع فريد لتقديم المساعدة. على حد تعبير أحد الخبراء، يمكن لحلف الناتو مساعدة خليج غينيا على "تكييف" الدروس من خليج عدن لمكافحة قضايا خليج غينيا.

- **تقديم المساعدة للمنطقة في إنشاء بعض الأدوات لعملياتها الخاصة، بما في ذلك مواجهة تحديات التشغيل البيني، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتبادل المعلومات، وتوحيد المعلومات، والتغلب على الحواجز اللغوية.**

كان على الناتو كقوة متعددة الجنسيات تطوير أدوات متنوعة للعمل. من قابلية التشغيل البيني للمعدات إلى توحيد القدرات التحليلية، هناك الكثير من الأدوات التي قد تحتاجها منظمة متعددة الجنسيات ناشئة. يمكن لحلف الناتو أن يقدم تدريبات وتوعية مفيدة لخليج غينيا. .

- **بالإضافة إلى الاستماع إلى خبراء المنطقة، يمكن لحلف الناتو المساعدة في تعزيز وتقوية المؤسسات الخاصة بالمنطقة، وتحديداً تلك التي تم إنشاؤها لمواجهة انعدام الأمن البحري مثل لجنة خليج غينيا والهندسة المعمارية ياوندي، وربما المساعدة في دعم اجتماع رؤساء الدول حيث يمكنهم إعادة النظر في عمارة ياوندي وتوجيه المسار للسنوات القادمة.**

إلى الحد الذي يمكن أن يدعم فيه الناتو جمع رؤساء الدول، يمكن أن يساعد بشكل كبير. لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في النهج، وبالنظر إلى خبرة الناتو الخاصة في حشد قيادة جميع الحلفاء للمساعدة في إحراز تقدم في المبادرات الأمنية الرئيسية، يمكن أن يكون الناتو صوتًا مفيدًا في الدعوة إلى مثل هذا الاجتماع. إن تجربة الناتو بشكل عام في الاضطرار إلى مراجعة هيكله الداخلي والتكيف مع التغييرات السياقية تجعله شريكًا محتملاً موثوقًا به لخليج غينيا. ومن وجهة نظر المصداقية هذه - من خلال تجارب مماثلة - يمكن أن تعمل لمساعدة المنطقة على تحقيق طموحها في التعاون الأمني البحري.

المشاركون

تم تقسيم الحدث إلى لوحتين، كل واحدة من أربعة أعضاء. أدار الحدث كاملاً الدكتور إيان رالبي ، الرئيس التنفيذي لشركة .I.R كونسيليوم خبير في القانون البحري والأمن البحري.

الجلسة الأولى كانت بعنوان "مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٣٤ وأهميته الاستراتيجية: ماذا يقول؟ ماذا يعني ذلك؟ ولماذا كانت ضرورية؟ " المشاركون الأربعة هم:

- السفيرة نميرة نجم ، مديرة مرصد الهجرة الأفريقي والمستشار القانوني السابق للاتحاد الأفريقي
- النقيب الدكتور كمال الدين علي (البحرية الغانية ، متقاعد) ، مدير مركز القانون البحري والأمن البحري (CEMLAWS) في إفريقيا والمستشار القانوني السابق للبحرية الغانية
- البروفيسور أسيس مالاكياس ، عميد مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية
- السيد جورج مانجوس ، مدير مجموعة إنترنيونيتي

كانت الجلسة الثانية بعنوان "خيارات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2634 من خلال كل من هندسة ياوندي والقوة الاحتياطية الأفريقية". أعضاء اللجنة الأربعة هم:

- الدكتور داوكو بيترسايد ، المدير العام السابق للإدارة البحرية النيجيرية ووكالة السلامة (نيماسا)
- العميد البحري نارسيسو جونيور، مدير مركز التنسيق الإقليمي في ياوندي ، الكاميرون
- البروفيسور إفيسيناشي أوكافور - ياروود، محاضر في التنمية المستدامة بجامعة سانت أندروز
- النقيب لويك مودوما (البحرية الغابونية ، متقاعد) ، النائب السابق لرئيس الأركان البحرية في الغابون

بينما تبادل هؤلاء الخبراء تجاربهم وآرائهم بسخاء ، فقد فعلوا ذلك بموجب قاعدة تشاتام هاوس ، لذلك لن يتم اقتباسهم مباشرة في الملخص التالي للمناقشة.

WWW.SOUTHERNHUB.ORG NSD-SHUB@JFCNP.NATO.INT NATO STRATEGIC DIRECTION-SOUTH HUB